



enough

The project to end genocide and crimes against humanity

السودان: ثورة شعب حقيقية وسلمية في الطريق

بقلم الدكتور سليمان بلدو والدكتور لوتز أوتي

12 فبراير 2019

السؤال هو كيف ومتى سينتهي نظام البشير وليس ما إذا كان سينتهي أم لا .

سيطرت الاحتجاجات الشعبية اليومية على [السودان](#) طوال الشهر الماضي. إلا أن الإعلام الغربي تجاهل هذه التطورات بشكل كبير.

تناولت بعض المقالات الموجزة هذه التطورات، إلا أنها عرضتها في قالب الاحتجاجات من أجل الخبز، وهو الأمر الذي يخلط بين شرارة الإطلاق والأجواء المحيطة وبين المسببات الرئيسية. نقلت التغطية صور معاناة الشعب السوداني وواستسلامه ، ، مع التركيز على القمع الوحشي الذي ووجهت به المظاهرات: وإيجازًا، كانت التغطية أشبه بتلك الخاصة بدولة بعيدة ذات نظام مستبد.

إن تجاهل الإعلام، فضلاً عن البون الشاسع بينه وبين التغطية الإعلامية الواسعة التي وجدتها أحداث دارفور في منتصف الألفينات، يمثل إهمالاً وتغافلاً يترتب عليه القناعة بالوضع الراهن وسوء إدراك الأوضاع المحيطة. إنه بلا شك تخلٍ عن الدور الدقيق المنوط بالسلطة الرابعة. كما أنه يعكس تخاذل صانعي السياسات المريع عن إصدار ردود فعل كافية تجاه الوضع. وبهذا فقد فشل كل من صانعي السياسات والإعلام الغربي في الإقرار بأن ما يجري في السودان الآن هو انتفاضة شعبية سلمية حقيقية - إنها ثورة شعبية تحت التنفيذ. .

المسببات الجوهرية للانتفاضة

ثمة مسببات جوهرية لهذه الانتفاضة، إنها ليست وليدة اللحظة. فمنذ انفصال جنوب السودان في 2011 ونظام الرئيس عمر البشير على المحك. ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي نتجت عن فقدان ثلاثة أرباع عائدات النفط السوداني، مع إنفاق النظام، في الوقت ذاته، ما يقدر بنحو 70-80% من عائدات الدولة على القطاعين الأمني والعسكري. شمل ذلك انخراط النظام في الصراعات حديثة الاندلاع في ولايتي جبال النوبة والنيل الأزرق.

ويضاف إلى ما سبق تفشي الفساد في السودان، حيث يجني المقربون من النظام المليارات من الدولارات بينما تتزايد معدلات الفقر بين السكان. هذا ويذكر أن المساعدات الأجنبية التي تلقاها النظام من الحكومات القطرية والسعودية والإماراتية لم تمنحها سوى قدرة محدودة على الاستمرار.

في سبتمبر 2013 اندلعت احتجاجات هائلة مناهضة للحكومة إثر خفض الدعم الحكومي للوقود، إلا أنها تعرضت لقمع وحشي. وبمقتل 185 محتجًا في هذه الموجة من الاحتجاجات وإفلات المسؤولين من العقاب، أدركت الحركة درس وبدأت في الإعداد لاستراتيجيات طويلة الأمد.

وفي مواجهة سنوات من القمع وانعدام الفرص، أصبح الشباب هم القوة الدافعة لهذه الحركة، حيث عملوا على بناء القدرة التنظيمية والتكتل في مجموعات وتوثيق الانتهاكات. ولعبت المرأة أيضًا دورًا محوريًا في هذا السياق عبر حملة (لا لقمع النساء). حيث تناضل النساء في السودان ضد سنوات من القيود والإهانات والانتهاكات التي طالما واجهتهن في حياتهن اليومية في ظل النظام الإسلامي.

وفي خضم هذه الأحداث، لم يمثل اندلاع الاحتجاجات في مدينة عطبرة الشمالية في 19 ديسمبر 2018 مفاجأة على الإطلاق. وهي الاحتجاجات التي سرعان ما تبعتها العديد من الحشود الأخرى جيدة التنظيم، بالإضافة إلى حركة الشباب والاتحادات العمالية والمهنية والأحزاب السياسية المعارضة. واستمد هذا المزيج طاقته من الثقافة الشعبية والأغنيات القومية والتقارير وقواعد البيانات على مواقع التواصل الاجتماعي.

وكعادته، لجأ النظام السوداني إلى الإجراءات الصارمة التي يتبناها في مثل هذه المواقف. حيث كشفت التقارير عن الاستخدام المفرط للقوة، وتعرض المتظاهرون للقمص من قبل أفراد الأمن الذين تدربوا وفق التقارير على أيدي خبراء روس ، ، إلى جانب الاعتقالات التعسفية والاحتجاجات والتعذيب.

إلا أن هذه الحملات لم تثبط من عزيمة المحتجين، بل إنها مثلت وقودًا إضافيًا لها. ففي الوقت الذي حرص فيه المحتجون على فضح أسماء مرتكبي هذه الأعمال الإجرامية والتشهير بهم وجذب الرأي العام إلى جانبهم، بدت عزلة النظام السوداني في تنام مستمر.



السؤال لم يعد ما إذا كان النظام سيسقط أم لا، السؤال هو متى وكيف

يرى الملاحظون أنه، وبغض النظر عما سيحدث لاحقاً، فإن حكم الرئيس البشير الذي امتد لثلاثين عاماً شارق على الانتهاء، ومن ثم فإن السؤال الرئيسي الآن هو كيف وبأي سرعة.

للأسف يرى العديد من صانعي السياسات على الصعيد العالمي أن البشير سيتمكن من التغلب على العاصفة وسيستمر نظامه في خدمة مصالحهم المختلفة في السودان. ولا شك أن انعدام التغطية يجنح الي اعفاء هذه القوي الدولية من مسؤولية الاضطراب إلى التعامل مع هؤلاء المحتجين سلمياً للمطالبة بإصلاحات جوهرية ..

تتمثل أسوأ السيناريوهات في تصعيد العنف، وهو الخيار الذي يسعى المحتجون إلى تجنبه بكل الطرق الممكنة، حيث يصرون على سلمية هذه الحركة. كما أن تشكيل حكومة انتقالية يمثل سيناريو آخر، وهو خيار مطروح بشدة. إلا أن الأمر في هذه الحالة، والتحدي الأكبر الذي ينشأ، هو الدور الذي سيلعبه أي شخص له علاقة بالنظام الحالي.

ثمة سوابق تاريخية لانقاضات ناجحة في السودان عامي 1964 و1985، حيث خلقت الرغبة في تحقيق تغيير ديمقراطي طريفاً سريعاً أمام عودة الحكم الاستبدادي في كلتا الانتفاضتين، ومن ثم فإن العديد من المحللين يشددون حالياً على ضرورة الاستفادة من دروس الماضي وتجنب الأخطاء السابقة.

تمثل معالجة المشكلات العديدة التي تعاني منها البلاد أمراً بالغ الأهمية، وبالتالي فإن الأسبقية القصوى في قائمة الأولويات يجب ان تعطي لاحترام التنوع السياسي والديني والثقافي، والتنمية المستدامة العادلة، واجتثاث جذور الفساد. وتتضمن الأولويات الأخرى إعادة بناء سيادة حكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، والاقتصاص للجرائم السابقة.

إن أي وضع انتقالي سيشكل لحظة فارقة في تاريخ السودان، مع تأثيره بلا شك سواء بشكل رمزي أو فعلي على دول الجوار مثل مصر وجنوب السودان.

السياسة الغربية البالية

إن السياسات الغربية الساعية إلى تطبيع العلاقات مع البشير، عملاً بفكرة "الشیطان الذي نعرفه أفضل"، تُعد بالية وغير مناسبة للأوضاع الراهنة. حيث ثبت خطأ افتراضاتهم بأن الحكم الحالي في السودان يضمن الاستقرار، وهي الفكرة التي طالما رسخها النظام السوداني. إن المصالح التي يقدمها النظام السوداني للحكومات الغربية، سواء شراكته المخابراتية مع الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب، أو مراعاته للمصالح التجارية للمملكة المتحدة، أو جهوده للسيطرة على الهجرة لصالح الاتحاد الأوروبي، تخفيها بالكاد دعوات هذه الدول بشكل روتيني للنظام بمنع التصعيد واحترام حقوق الإنسان.

إلا أنه على الاتحاد الأوروبي أن يعي أن محاولة تبييض سمعة الميليشيات الإجرامية للنظام في السودان، من شأنه رفع معدلات الهجرة من السودان مدفوعاً بالانتهاكات الهائلة لحقوق الإنسان هناك. مشروعية مكافحة الولايات المتحدة للإرهاب ليست محل استفهام، إلا أنها تتعاون مع نظام يحتفظ بعلاقات وثيقة بالجماعات الإسلامية المتشددة، بل وتبرر الدعاية الخاصة بها للتطرف العنيف الذي تنتبناه هذه الجماعات، ويستدل على ذلك بالمذكرة الإرشادية الأمريكية ذاتها المعنية بالسفر إلى السودان.

واستناداً إلى ما سبق، فإن انتفاء المشروعية الديمقراطية عن هذا النظام قد بات أمراً مسلماً به. لقد حان وقت الاستماع إلى الشعب السوداني ذاته، وليس الطرف الذي طالما حرمه من حريته السياسية على مدار العقود الثلاثة المنصرمة.

دكتور سلمان بلدو، من كبار مستشاري مشروع كفاية. دكتور لوتز أوتي، مدير مركز قوانين حقوق الإنسان في مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية كلية تابعة لجامعة لندن.